مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧١/٩/٥

محاكمة سرية للمتهمين الـ ١٢ الرئيسيين في المؤامرة تقررها محكمة الثورة أمس

قرار المحكمة يستند الى طلب من المدعى الاشتراكى « لكى نحفظ أسرارنا فلا تتسرب للعدو الذى ينتظرها »

المحكمة بدأت أولى جلساتها بعد التأجيل برفض دفوع المحامين ثم استمعت على مدى ساعة الى الخطاب الافتتاحى للمدعى العام

المدعى يطلب الاعدام للمتهمين التسعة الأول والأشغال الشاقة المؤبدة للثلاثة الآخرين

المحكمة تبدأ جلساتها السرية بالاستماع الى أحمد كامل اذاعة نص شريط مسجل لحديث تليفونى بين على صبرى وشعراوى جمعة

قررت محكمة الثورة امس محاكمة المتهمين الـ ١٢ الرئيسيين فى قضية المؤامرة فى جلسات سرية ٠

استندت المحكمة فى قرار السرية الى طلب من المدعى العام الاشتراكى الدكتور مصطفى ابو زيد ، تقدم به فى نهاية مرافعته الافتتاحية « لكى نصون اسرارا كثيرة سياسية وعسكرية ، ونحفظها فلا تتسرب للعدو الذى ينتظرها ، والذى لا شك سيكون اول من يضيق بهذه السرية » ٠

وكانت المحكمة برئاسة السيد حافظ بدوى وعضوية السيدين بدوى حمودة وحسن التهامى قد عقدت امس جلستها بأعلان قرارها حول دفوع المحامين وقد رفضت هذه الدفوع ثم بدات على الفور تستمع الى المرافعة الافتتاحية للمدعى العام الذى طالب بالاعدام للمتهمين التسعة الاول وهم : على صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف وضياء داود ومحمد فائق واحمد كامل ولبيب شقير وفريد عبد الكريم وعبد المحسن ابو النور والاشغال الشاقة المؤبدة للمتهمين الثلاثة الباقين : حلمى السعيد وسعد زايد وعلى زين العابدين .

وقد سرد المدعى العام فور بدء مرافعته الافتتاحية دور على صبرى كمدبر ومخطط ومحرض لكل عملية التآمر وكيف اتصل بمحمد فائق ثم بشعراوى جمعة ثم بباقى المتهمين الذين يجلسون معه فى القفص « والذين لم يمثلوا بعد امام المحكمة » وكان هو — بصفة رئيسية — الذى دفع بهم جميعا الى قفص الاتهام « كل هذا لانه تصور انه اذكى من فى البلد كلها واهم من فى البلد كلها وان وصايته لابد من اجل هذا ان تفرض على البلد كلها حتى رئيس الجمهورية » .

وتحدث المدعى العام طويلا عن الفارق بين الرأى والتآمر « لان المحكمة سوف تسمع من جميع المتهمين ان القضية قضية خلاف فى الرأى » .

واذاع المدعى نص شريط مسجل لحديث تليفونى دار بين على صبرى وشعراوى جمعة « يثبت بما لايدع مجالا للشك ان المسألة لم تكن خلافا فى الرأى وانما هى مؤامرة متكاملة الاطراف » .

ولم يكن الشريط هو مفاجأة المدعى العام الوحيدة فى الجانب العلنى من الجلسة الذى القى فيه مرافعته الافتتاحية فقد اعلن لاول مرة أن فى القضية ١٩ شريطا مسجلا « اقوى من اى قرينة واهم من أى شاهد » .

ورد المدعى العام فى مرافعته على اى اعتراض يمكن أن يثار فيما بعد حول الاشرطة المسجلة كأدلة .. « فان هذا الاعتراض يمكن أن يكون مقبولا اذا كانت السلطة خارج قفص الاتهام هى التى سجلت الاشرطة للمتهمين الذين هم داخل القفص ، ولكن الذى حدث أن متهمين فى القفص هما سامى شرف واحمد كامل مدير المخابرات العامة سابقا هما اللذان سجلا الاشرطة لزملائهما المتهمين فى نفس القفص ، وهى لهذا تقوم مقام اى اعتراف لمتهم على متهم ، أو اى صورة — مثلا — يكون المتهم قد التقطها لزميله المتهم اثناء ارتكابه الجريمة ثم ضبطت لديه » .

ثم خلص المدعى العام من مرافعته الى طلب الاعدام لتسعة متهمين والاشغال المؤبدة لثلاثة وطلب السرية لجلسات محاكمة جميع المتهمين الـ ٩١ فى القضية .

ورفعت المحكمة الجلسة للمداولة ثم عادت لتصدر قرار السرية ، وتشرفت منصتها على اخلاء القاعة تماما من اى شخص غير المدعى العام الاشتراكى ومعاونيه والمتهمين والمحامين المدافعين عنهم والعدد اللازم فقط من الحرس .

ويغلق الحرس أبواب القاعة وتبدأ الجلسة السرية لاكثر من ساعتين تستمع فيها المحكمة الى أقوال المتهم احمد كامل وتقرر استئناف جلساتها صباح اليوم .

السر الذى جعل على صبرى يدبر المؤامرة هو اصراره على فرض وصايته على رئيس الجمهورية والبلد كله

أماهو الحد الفاصل بين « الخلاف فى الرأى » والتآمر ؟

هل حرية الرأى هى المنشورات فى مصانع الزيتون والهتاف العدائى فى مسجد الكخيا والمظاهرات وتعطيل المواصلات؟

كيف بدأت المؤامرة «فكرة تحقودة» فى نفس على صبرى بمجرد مبادرة رئيس الجمهورية فى فبراير الماضى

المحامون والمتهمون يستمعون مع المحكمة الى ١٩ شريطا يقدمها المدعى العام فى القضية

لماذا يكون نص المادة ٩٩ أكثر انطباقا على جميع المتهمين ٠٠ وماذا يقول هذا النص ؟

استقالة وزارة بأكملها فى مصر الملكية يثير الفرح ، ولكن وزيرا واحدا يستقيل فى مصر الثورة وفى زمن الحرب قد يهز البلاد

متى وردت عبارة العمل داخل القوات المسلحة على لسان على صبرى؟

دخل جمهور المحامين والصحفيين والمصورين والمتفرجين قاعة المحكمة فى الساعة التاسعة صباحا فى زحام لا داعى له مما اضطر المسئولين عن النظام ان يشرفوا بانفسهم على وقوفهم فى طوابير !

وعندما دخل الجميع الى القاعة لم يكن احد من المتهمين قد دخل القفص بعد ٠

كان القفص خاليا الا من حارسين جلسا فى الانتظار ٠

وكانت اجهزة التسجيل الاذاعية قد طلبت من محطة الارسال اجراء تجربة معها فنقلت لحظات من الموسيقى اثارت الانتباه ٠

وكان أمام كل مقعد من المقاعد المخصصة للمحكمة وللمدعى العام ولسكرتارية الجلسة « ترمس » مليء بالماء ٠

وكان نسر الجمهورية قد حمل عند قاعدته لافتة جديدة باسم « جمهورية مصر العربية » بدلا من اللافتة القديمة باسم « الجمهورية العربية المتحدة ! ٠٠ وقد كلف احد الخطاطين بكتابتها فى الساعة التاسعة من مساء امس الاول وتم تثبيتها عند قاعدة النسر فى نفس المساء ٠

ووقف احد المسئولين عن النظام يرجو المصورين الذين تجمعوا حول قفص الاتهام الخالى فى انتظار المتهمين ، والذين كانوا يتجولون فى القاعة ٠٠ أن يعودوا الى الاماكن المخصصة لهم بمجرد افتتاح الجلسة : ثم طلب عدم التدخين الا ان احدا لم يستجب ، ووقف مسئول آخر يترجم الرجاء للمراسلين الاجانب بالانجليزية لكنه اكد أن التدخين ممنوع فقط بمجرد دخول المحكمة الى القاعة ٠

وجاء من يجمع من امام كل مقعد « الترمس » المخصص لصاحبه ويضعه أسفل المقعد ٠٠

وبدأ جمهور المتفرجين من طوائف الشعب يكتمل وكان فيه امس ازهرى ، وكان فيه ايضا ممثل للفلاحين ، وكان فيه ١١ سيدة جاءت منهن واحدة ترتدى « الماكسى » ٠

ودخل المتهمون ٠٠ سامى شرف اولا ثم الباقون محمد فائق كان يحمل فى يده نوتة صغيرة اطلع عليها الحرس قبل ان يمضى بها الى مقعده وضياء داود كان يحمل بلوك نوت كبير الحجم وقد غيروا جميعا اماكن جلوسهم فى القفص ٠

واستعد الحاجب المنتدب من محكمة مصر لدخول هيئة المحكمة .
ودخلت صينية محملة باكواب الماء الى صفوف المحامين .
وجاءت الاشارة بقرب دخول القضاة .. وسطعت الاضواء فى القاعة ..
وساد السكون .. وصاح الحاجب : محكمة . ودخلت المحكمة . وبدا ازيز آلات التصوير .. دقيقة .. ودقيقتين . وثلاث دقائق ..
واضطر رئيس المحكمة ان يقول : كفاية .
ثم .. باسم الله الحق وباسم الله العدل افتتح الجلسة .

● **الرئيس** قررت المحكمة :

اولا : برفض الدفوع المقدمة من المتهمين الاول والخامس والسابع والتاسع بانتفاء ولاية المحكمة .

ثانيا : برفض الدفع المقدم من المتهم الاول ببطلان اجراءات التحقيق والاستجواب .

ثالثا : برفض الدفعين المقدمين من المتهمين الاول والخامس ببطلان قرار الاحالة وبطلان وظيفة الادعاء أمام المحكمة .

ثم التفت رئيس المحكمة الى اليسار تجاه الدكتور مصطفى ابو زيد وقال

● **المدعى العام ..**

غير ان رئيس المحكمة لاحظ حركة المصورين أمام المنصة ووسط القاعة فالتفت اليهم قائلا :

● **السادة المصورون .. يجلسون**

وبدأت حركة الجلوس .. لكن كل مصور يحاول أن يختلس لقطة اخيرة .. ويحاول مشرفو النظام ان يجلسوهم .. ويقول رئيس المحكمة مرة اخرى :

● **كل واحد يجلس .. مفيش حد يقف فى الجلسة**

وهدأت القاعة .. وعاد رئيس المحكمة يلتفت الى المدعى :

● **السيد الدكتور مصطفى ابو زيد**

وبدأ المدعى العام الاشتراكى يلقى خطبته الافتتاحية .. كانت أمامه بضع أوراق من حجم الفولسكاب دون فيها مجموعة من النقاط .. وفقرات من الاعترافات واقوال الشهود .. وكان ينظر اليها اثناء مرافعته يستعين بها فى خطبته التى استغرقت ساعة كاملة تناول فيها الموقف القانونى للمتهمين والذى انتهى بطلب معاقبة المتهمين التسعة الاول بالاعدام وهم : « **على صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف وضياء الدين داود ومحمد فايق واحمد كامل ولبيب شقير وفريد عبد الكريم وعبد المحسن ابو النور** » أما الثلاثة

الاخرون قطالب بمعاقبتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وهم : **حلمى السعيد وسعد زايد وعلى زين العابدين** ،، غير هذا التكييف القانونى تعرض المدعى بالبحث للفرق بين « التآمر » - جريمة المتهمين - وبين «الراى» الذى سيحاولون - كما قال - أن يصوروا قضيتهم به .كذلك ناشد المدعى عدالة المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار اثناء حكمها عاملى الزمان والمكان وقت وقوع الجريمة ،، اى ظروف انها فى مصر فى « زمن الحرب » ،، وخلال سرده للادلة وبعد ربع ساعة من مرافعته وضع المدعى يده اليمنى على جهاز تسجيل كان بجواره وقال للمحكمة : « دقائق اذا سمحتم ،، فهنا دليل مادى ،، تسجيل باصوات المتهمين انفسهم » ،، وبدأ يدير الجهاز لكن خللا فيه استدعى أن يحضر أحد الموظفين للمساعدة ،، وبدأ التسجيل وهو مكالمة تليفونية بين شعراوى جمعة - الذى طلب المكالمة - وعلى صبرى ،، لكن الصوت كان غير واضح ، وبعد مناقشة اشترك فيها رئيس المحكمة والمدعى والدفاع اتفق على سماع الاشرطة فى حجرة المداولة بحضور المحامين والمدعى ،، ثم بدأ المدعى يقرأ نص المحادثة التليفونية - أى تفريغ الشريط - واستغرق ذلك نحو ١٠ دقائق .وبعدها قال المدعى انه كان يود أن يتاح سماع الاشرطة وهناك غير هذا شريطان اخران هامان يحملان فى - احراز القضية » رقمى ٢ و ١٥ وقال ان القضية تحتوى على ١٩ شريطا يشكل ماجاء فيها ادلة كافية ،، ومن بين هذه الاشرطة مكالمة بين شعراوى ومحمود السعدنى وقال المدعى ان شعراوى كان يقول عن فريد عبد الكريم انه تافه ، وهنا نظر شعراوى الى زميله فى القفص فريد عبد الكريم مبتسما كانه يعتذر ،، ولم يبتسم فريد ،، بينما كان المدعى يقول ان شعراوى كان يراقب فريد وسجل له مكالمة تليفونية مع سيدة متزوجة ،، وأمر بحفظها ليهدد فريد ،،

فى الساعة الحادية عشرة و ٤ دقائق كان المدعى قد وصل فى خطبته الافتتاحية الى طلب السرية خلال المحاكمة لنوعية الوظائف التى كان يشغلها المتهمون فيها وبينهم وزير الحربية ووزير الداخلية ووزير شئون الرياسة ومدير المخابرات العامة ،، وحتى لايستفيد العدو مما سيقال فى الجلسات .

نص خطبة المدعى

فى الساعة الحادية عشرة و ٦ دقائق أنهى المدعى العام مرافعته وهذا هو نصها :

المدعى العام - بسم الله الرحمن الرحيم «انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض. ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الاخرة عذاب عظيم » صدق الله العظيم .

سيدى الرئيس حضرات المستشارين ،،

لا اعرف قضية تصبح فيها الخطبة الافتتاحية للادعاء ضرورة لازمة كهذه القضية ،، فقد تعدد المتهمون فيها ، وامتد المشروع الاجرامى لفترة طويلة ، واتسع مسرح الجريمة فى مداه ، وقام المتآمرون فى جوف الظلام يلبسون

الباطل ثوب الحق ، ولما سيقوا الى قفص الاتهام يمثلون امام عدالتكم كان من حقكم على الادعاء وقد عاش محنة الامة فى هذه المؤامرة أن يقدم لكم اطارها العام فى الوقائع والقانون ·· يوضح لكم كيف نشات ، وكيف تحركت، وكيف نسجت خيوطها ، وكيف مثلت مسرح الجريمة ·· وما حكم القانون فى الخارجين عليه ؟

لن يكون هدفنا أن نحدد الادلة قبل كل متهم ، فالادلة كثيرة ومتعددة قوية متماسكة ومحلها مرافعة الادعاء بعد سماع الشهود ، يواجه فيها كل منهم بما يحيط به من اتهام وما فعلته يمينه من عناصر الاجرام ·

وسوف نقتصر هنا على الاطار العام، للالمام بالعناصر الاساسية فى القضية فى محاولة منا لانارة السبيل امام عدالتكم وتيسير المهمة الصعبة امام ضمائركم الطاهرة .

على صبرى ودوره كاملا

لقد بدات هذه المؤامرة يا سيدى الرئيس فكرة حقودة فى قلب المتهم على بليغ صبرى ·· تصور ان السماء قد منحته الذكاء وحرمته على الاخرين ، وجعلته المنفرد الاول بالنبوغ والادراك ، فاذا لم تخضع الدولة كلها لمشورته ، وتستظل بوصايته ، فكل قرار خطا وكل مسئول مقصر فى واجبه ·

لقد كان على بليغ صبرى هو الذهن المدبر والمحرك الرئيسى للتامر ·· كان يرى انه يجب أن يستشار فى كل امر يملى رأيه فى كل موضوع ، فلما قام رئيس الجمهورية بعرض المبادرة المصرية فى فبراير الماضى كان ضيقه بها كبيرا ، وعندما تكشفت آثارها الناجحة كان حقده على الرئيس أكبر حجما من نجاحها ·

وبدا واضحا منذ ذلك الحين جهده الايجابى لاستقطاب بعض الناس حوله ، وكان أول من تعاطف معه محمد فائق بحكم رابطة النسب ـ فائق زوج ابنة شقيقه ـ وشعراوى جمعه ، وتتابع بعد ذلك الاخرون ·

كان على صبرى يرى الخطأ فى كل قرار ، والقصور فى كل تحرك · ما دام انه لم يستشر فى القرار أو يكون الموحى بالتحرك · وكان حقده واضحا الى حد أن زميله وصديقه شعراوى جمعه لم يستطع أن يشاركه الرأى فى احدى المرات · فقد حدث أن اتصل على صبرى فى أواخر شهر مارس وفى الصباح الباكر بشعراوى جمعه وبادره بالسؤال : انت ما قريتش الاهرام ؟ ويبدو أن شعراوى لم يكن قد قرأه بعد ، فأجاب بالنفى . واذا بعلى صبرى ينهال على المبادرة وكل ما يتصل بها بالنقد والتجريح · ولما انتهت المكالمة بعد فترة طويلة وقرأ شعراوى جمعه الاهرام اذا به يعود ويطلب على صبرى ، ويساله فى دهشة واستغراب ··· « الله يافندم ـ انا قريت الكلام ـ **الكلام كويس ما فهش حاجة ابدا ابدا دا بالعكس · بس سيادتك قريت الكلام يعنى ؟ اللى يبص فى الاهرام أو فى اى جرنال الحقيقة ده بيضيف حاجات ما كانتش واضحة خالص ، يعنى مش عارف سيادتك متضايق ليه ؟ دا هو رابط المبادرة بتاعته بحل يارنج · سيادتك قريت ثالثا ··** »

ولكن شعراوى سرعان ما تأثر به ـ وسرعان ما تأثر به الاخـرون وجاءت مباحثات الوحدة فتصوروا جميعا وقد كثر عددهم ـ عند القمة ـ واستقطبوا معهم وزير الحربية السـابق ، انهم قادرون أن يسلبوا الشعب كل سلطته ، وأن يحلوا محله فى ارادته .. هم الذين يسيرون الرئيس ، وهم الذين يملـون عليه القرار ، يعزلونه اذا لم يطع ويعينون مكانه من يطيع .. واننى لاقول بضمير مستريح أن على بليغ صبرى هو الذى ساق المتهمين التسعين جميعا الى هذا المكان ، هو صاحب الحظ الاوفر من المساهمة الاجرامية ، وعلى الرغم من انه يمثل هنا كشريك فـاننى اعتبره أشد خطورةودوره أكثر اجراما عن سائر الفاعلين الاصليين .

الرأى والتآمر

وقـد يحلو للمتـآمرين ان يصوروا المؤامرة وكأنها قضية رأى ، فيقولون لعدالتكم أن الخلاف فى الرأى أمـر مشروع .

ويهمنى فى هذا المجال أن أبرز لكم بوضوح شديد أن هناك فارقا كبيرا بين الرأى والتآمر .

فأما الرأى الحـر فانا من أشـد المدافعين عنه ، وأما التآمر فعملىعاقب عليهأكثر من نصمن نصوص القانون .

فما هو الفارق بين الرأى والتآمر ؟

لقد كفل الدستور حرية الرأىوجعلها « فى حدود القانون » ، وعاقب القانون على التآمر وجعل منه جناية كبرى . والفارق بين الرأى والتآمر فارقواضح لا يخفى على انسان . فحرية الرأى تفترض بالضرورة أمرين أساسيين :

أولا : انها مكفولة للجميع ، وبالتالى فيجب أن يكون لسـائر الاراء فرصة متكافئة فى الاقناع والاقتناع بقدر ما فيها من صواب أو خطأ .

ثانيا : أن يكون الاقناع والاقتناع فى وضح النهار ، لا يلجأ الانسـان فيه الى وسائل غير مشروعة يرفضها القانون .

فاذا دخل رأيان الى قاعة اللجنة المركزية دون اتصال مسبق بالاعضاء ، وتصارع الرأيان فى قاعة اللجنة وحصل كل منهماعلى نصيبه العادل من النقاش، وتمت الغلبة لواحد منهما ، فهذه هى حرية الرأى .

أما اذا سـعى أحد الرأيين الـى الاعضاء فى جوف الظلام فى أعماق الريف وارجاء المدينة يتوسل الى بعضهم بالاشاعة الكاذبة والى الاخر بالاثارة المغرضة ، والى هذا بالوعد والىالاخر بالوعيد ، فيأتى الاعضاء وقد انحازوا وتحزبوا قبل النقاش وقبل الجدل ، فهذا هو التآمر .

حرية الرأى تتطلب العمل فى وضح النهار ، اقناع واقتناع ، تقرعالحجة بالحجة ، والبرهان بالبرهان . يأتى الناس وعقولهم لم تغلق ، واستعدادهم لمناقشة كلا الرأيين متساو .

أما التآمر فمعالمه العمل المنحرف ، ووسائله كلها تدينها الاخلاق ،وفى قضيتنا هذه تدينها الاخلاق والقانون

هذا الفارق اساسى وجوهرى بين الرأى والتآمر .

أما حرية الرأى فاسمحوا لى ان اقول لكم اننى من اشد انصارهابحكم

الرداء الذى حملته على كتفى فى الجامعة أكثر من عشرين عاما ·

أما التآمر فانا من أشد المعارضين له بحكم اليمين التى اقسمتها معكم على كتاب الله ، وليس عبثا أن يجعل الشارع المصرى يمين ممثل الادعاء بنفس عبارة يمين عضو القضاء ·

نماذج من التآمر

ونظرة سريعة على الوقائع تكشف لنا عن طبيعة الصراع ، وهل هو تنافس حر بين الاراء ام تآمر كريه لقلب نظام الحكم ؟ وفى هذا المجال فان النظرة الافقية للوقائع مرتبة يوما بيوم لن تجدى كثيرا ويتعين علينا أن نراها فى نظرة رأسية ، لنرى كيف تم الترابط بين المؤامرة عند القمة والمنشورات فى مصانع الزيتون ، والهتاف العدائى فى مسجد الكخيا ، ومحاولة لتعطيل المواصلات العامة فى جراج الاميرية ومحاولة تعطيل مترو مصر الجديدة ·

ان النظرة الرأسية للوقائع تستطيع أن نرى معها كيف ينزل التوجيه المخالف للقانون ، والمخالف للاخلاق ، من أعلى مستويات القيادة السياسية ، يتسلسل بين القيادات حتى يصل الى الادوات الصغيرة ، فنرى عاملا يهتف ولو تأمل قليلا لما هتف ···· أو شابا مضللا يصرخ ولو فتح عقله قليلا لوجد ألا داعى على الاطلاق للصراخ ·

لناخذ مثلا قبل اللجنة المركزية : كان كل عضو يبدأ فى الاتصال بالاعضاء فى القاهرة وفى غير القاهرة وكل شخص أرسل رسله الى الاخرين · وان كل عضو من الجالسين أمامكم الان اشترك مع الاخرين حتى فى الاقاليم ليأتى الاعضاء للجنة جاهزين ·

لناخذ مثلا منطقة شرق القاهرة وعلى رأسها المتهم عبد الرءوف سامى شرف .. فقد جرى فيها مثلا هتافات عدائية ومنشورات · وفى لجنة وحدة الاميرية حدث اتصال بالناس لتوزيع المنشورات وتعطيل المواصلات التى تبدأ من جراج الاميرية · وحدث اتصال بالناس فى الوايلى لتعطيل المواصلات أيضا ·

ومن الطريف ان أحمد شهيب اتصل باثنين من الناس ليوقفوا مترو مصر الجديدة ، ولكن زوجة احدهما حذرته من أن هذا عمل خطير فسارع الى العدول عنه · وهكذا نرى المنشورات والهتافات العدائية والمظاهرات هذا هو التآمر وليس حرية الرأى على الاطلاق

واذا اردتم دليلا حاسما على الفارق بين الرأى والتآمر فانه يوجد هنا فى شريط مسجل باصوات المتآمرين انفسهم

ان هذا الدليل هو واحد من أقوى الادلة بغير شك ، أقوى من القرائن ، واقوى من شهادة الشهود · فالقرينة قد يخطىء الانسان فى استخلاصها ، والشاهد قد يخطىء مع رهبة الموقف أو ينسى مع الزمن بعض الوقائع ، ولكن الشريط المسجل بصوت المتهم صافيا وواضحا يحمل الحقيقة ، والحقيقة كاملة ، لايخطىء شيئا ولا ينسى الوقائع على الاطلاق ·

وقال ممثل الادعاء : لحظات قليلة ياسيدى الرئيس اذا سمحتم ونسمع ما دار بالضبط يوم ٢٣ ـ ٤ ـ ١٩٧١ قبل اجتماع اللجنة المركزية

وأدير جهاز التسجيل ··

صوت التسجيل : الو ·· الو ··

صوت من صفوف الدفاع : الصوت غير واضح ·· مش سامعين حاجة ·

صوت شعراوى فى الشريط : الو ..
الو .. صباح الخير
صوت على صبرى : اهلا .. اهلا .. صباح الخير .
صوت شعراوى ، ايه راى سيادتك .. نتحرك
صوت على صبرى : ايوه
● رئيس المحكمة ـ فيه تفريغ للتسجيل ..
المدعى العام ـ أيوه
● رئيس المحكمة ـ توقف التسجيل سيادتك وتقرأ التفريغ .
ابراهيم الشهاوى المحامى ـ الشريط غير واضح .
المدعى ـ هناك عدد كبير من الاشرطة ويمكن للمحكمة أن تسمعها فى غرفة المداولة بحضور المتهمين والمحامين الموكلين عنهم .
● **رئيس المحكمة لامين السر :** يثبت طلب سماع الاشرطة فى غرفة المداولة وطلب تلاوة ما جاء فى التفريغ .
ثم قال رئيس المحكمة للدفاع ـ ان الفرصة متاحة كاملة للدفاع والمتهمين لسماع التسجيلات .
ولهذا الخلل الذى اصاب الجهاز فجأة طلب المدعى اتاحة الفرصة لسماع الشريط بنفس الجلسة ، كما طلب تلاوة ما جاء فى هذا الشريط .. وقال مخاطبا المحكمة :
السيد الرئيس .
تفريغ الشريط عن مكالمة بين على صبرى وشعراوى جمعة .. بعد ان تبادلا التحية دار الحديث الاتى تفصيليا

نص المكالمة المثيرة

شعراوى .. ايه راى سيادتك يافندم نتحرك بكده ؟
على صبرى : أنا كان لى راى عرضه على عبد المحسن ـ والحقيقة أنا قعدت أفكر ـ وأنا بافكر فى اتجاهين ـ اتجاه اللجنة والناس بره ـ يعنى باتكلم على الموقف الداخلى والقوات المسلحة والكلام اللى قلتوه امبارح ومفيش شك انه فيه بلبلة وفيه قلق وفيه أى حاجة تقدر تحصل ـ فأنا لى هدفين ـ فى تصورى يجب أن يكون لنا هدفين الاولانى هو العمل من خلال المؤسسات والتكتيك اللى نتبعه وفى نفس الوقت طمأنة ولم الجبهة الداخلية تمهيدا للـ ..
شعراوى : ايوه ..
على صبرى : عملية التأجيل فقط ـ يعنى كون اللجنة تجتمع وتاخد قرار التأجيل فى تصورى أنه حيمشى فى اجراءاته حيستمر ـ حايتحدى اللجنة ويستمر .
شعراوى : ايوه ..
على صبرى : برضه حيوصل لطريق مسدود ـ يعنى سواء مجلس الوزراء وافق او موافقش .
شعراوى : لا ما احنا خطتنا ان احنا نقول لمجلس الوزراء .
على صبرى : انا باقول سواء كده أو كده ـ حايوصل لمجلس الامة حيلتزم بقرار اللجنة المركزية .
شعراوى : ولبيب بيقول أن مجلس الامة من لائحته أن أى موضوع زى كده يتحال على لجنة .

على صبرى : طبعا وحياخد قرار بالتأجيل طبعا زى اللجنة المركزية لانه هو ده الحل اللى ممكن يجيب حتى المتحرجين يصوتوا معاك انما الجزء الاخر اللى هو الناس والقوات المسلحة حتستمر حالة طالما الموضوع معلق ومؤجل فحالة الطوارىء الموجودة واللى خلالها ممكن ان يحدث اى شىء ـ من هنا لغاية مايكون فوزى جه .

شعراوى : أيوه ..

على صبرى : فانا فكرت فى تعديل فى الاقتراح باقول ايه ـ نطلب التأجيل او قرار اللجنة المركزية يكون بتأجيل بحث الموضوع لحين ازالة آثار العدوان والانتهاء من المعركة وبالطريقة دى بابقى نطمن الجبهة الداخلية كلها والجيش ان المعركة جاية والشعب يعرف ان المعركة جاية وان هذا الموضوع حايطرح بعد كده بعد المعركة وابقى ليت البلد بالمعركة .

شعراوى ـ لو سيادتك اخذت قرار بالشكل ده حايدعو المؤتمر القومى ويبلبلنا اكتر لان ده معناه رفض كامل له ـ انا مش عايز ابين له انى بارفض ـ انما بادرس وبادرس لمدة اسبوع .

على صبرى : أصل اسبوع مش كافى .

شعراوى ـ فوزى حيكون جاهز .

على صبرى : كده ؟ !

شعراوى ـ انا مالى ايدى من النقطة دى .

على صبرى : آه ...

شعراوى ـ لكن لو سيادتك قلت اجل لحين ازالة آثار العدوان ـ يبقى سيادتك اللجنة رفضت مشروعه بالكامل ومعنى هذا حيقول لا أناحادعو المؤتمر ـ فانا مش عايز اوديه الى سكة ثانية ـ انما انا بقول والله المشروع ده كويس واحنا وحدويين لكن يحتاج منى دراسة فهذه الدراسة مش ممكن هذا الموضوع ان اللجنة المركزية توافق عليه فى يوم والا معناه اننا ما اعطناش الموضوع حقه فى الدراسة فاحنا بنشكل لجنة خاصة لدراسته فى مدة اقصاها أسبوع وبيجى بعد كده مجلس الوزراء يقول مادام اللجنة المركزية اجلت فاحنا بنؤجل ـ مجلس الامة يحيله الى لجنة وبذلك يبقى تخطينا .

على صبرى : هو حيعتبر دى هزيمة له برضه .

شعراوى ـ هو حايصر واحنا نصر ـ بس هنا ماعندوش الحق او السلاح اللى يدعو بيه المؤتمر لان اللجنة المركزية مارفضتش ـ اللجنة المركزية بتدرس لكن لما سيادتك تقول ولحين ازالة آثار العدوان يبقى معناها ان سيادتك رفضت المشروع ـ فيدعو المؤتمر ويتصرف بقى تصرفات ثانية ـ انما سيادتك لما تقول انا حادرس يبقى من حق اللجنة انها تدرس الموضوع ـ ومش ممكن اخش فى موضوع بالشكل ده واوافق عليه فى نفس الليلة ـ نشكل لجنة تدرسه ونمشى ونؤجل اسبوع .

على صبرى : مش بكره حايحصل المناقشة اللى حصلت فى اللجنة التنفيذية العليا ضرورى .

شعراوى ـ حتحصل ـ بس

سيادتك توقع انه فيه ناس حاترفض وتعارض وناس حتؤيد وناس تروح داخله بعد كده وتقول والله الموضوع ده يحتاج لدراسة وبنقترحه ونصرعلى التصويت عليه فيأخذ غالبية ـ هو يصر واللجنة تصر ـ حيجد نفسه فى نقطة ميقدرش يرفض قرار اللجنة .

على صبرى : مش عارف ـ انا خايف من العملية كده !

شعراوى ـ مسئوليتى يافنـــدم ـ احنا حنتحرك تنظيميا على هذا الاساس ـ حنتحرك ـ انما لحين ازالة آثار المدوان حايحدد وحايقول لا انا مش ماشى ويا اما تقـولوا آه ويـا اما تقولوا لا ويحط اللجنة فى احراج ويقول انا حادعو المؤتمر القومى وتلاقيه بقى سيادتك عرف ان العملية ماشية ضده .

على صبرى : اصل التأجيل حيعتبره هزيمة له برضه .

شعراوى ـ بس حايعتبره اخف الضررين **لان سيادتك مابتقولش انا بارفض انتبتقول انا باادرس الموضوع لمدة اسبوع .**

على صبرى : بس الفرقعه حاتحصل حاتحصل ...

شعراوى ـ حاتحصل ازاى ؟

على صبرى : جوه اللجنة المركزية.

شعراوى ـ ما هو لازم حـد حيعارض طبعا ـ ما انا سايب فـريد عبد الكريم حيتـكلم .

على صبرى : مين ؟

شعراوى ـ يعنى فريد .. وفريد وكل المجموعة دى تتكلم وانا ماليش دعوه بيهم ـ يعنى فيه مجموعة .

على صبرى : يعنى هل اتكلم انا او ماتكلمش ولو طلب منى اتكلم حاقول ايه ماهو انا محرج دلوقتى لانـى حاضطر اكرر كلامى اللى قلته .

شعراوى ـ انا حاقول لسـيادتك حاجة ـ هو حايشرح الخلافات وحيقول انه فيه خلافات موجودة ـ سيادتك ما تتكلمش فى الاول ـ سـيادتك حتى لو طلب منك او لو اعطاك الكلمة ولقيت نفسك مضطر انك تتكلم أيد قرار التأجيل بتاع اللجنة المركزية للدراسة اسبوع .

على صبرى : طيب واذا كان الكلام ده كله قبل الاقتراح ؟

شعراوى ـ لا وانا عارف تكتيكه يافندم وهو مش حايدى لسيادتك الكلمة فى الاول وحيدى الكلمة للناس ـ وفى اثناء كلام الناس حيطلع الاقتراح ويبقى عملت عمل بناء .

على صبرى : حا يعتبرها هزيمة له ويفهم التكتيك .

شعراوى ـ ما يعتبرها بس مـا بقدرش يقول للجنة حاجة ـ هـو التأجيل والدراسة ـ هو هزيمة بس هزيمة مشرفة يعنى ـ هزيمة لهـا اسلوب تكتيكى معين ـ مايقدرش يقول انه انهزم ابدا ـ هو حايعتبرها فى قرارة نفسه هزيمة ـ حقيقة يعنى ـ لكن مايقدرش يقول ـ الناس عايزة تدرس العملية ـ بتدرسها احنا ما بترفض ـ احنـا بنقول والله كلنـا وحدويين وكلنا على طريق عبد الناصر فى الوحدة بس ادينا فرصة ان احنا

ندرس الكلام اللى انت جايبه لنا ده ــ الله ــ ده انتم قعدتوا كذا يوم بتدرسوه ــ طيب ادونا فرصة ندرس احنا كمان ــ مايقدرش ابدا يجبر اللجنة انها تاخد قرار فى نفس اليوم مطلقا .

على صبرى : طيب .. على البلد ايه بقى ؟ ما .. فى البلد كمان طرف

شعراوى ــ اسبوع نفهم ــ تأجيل للدراسة .

على صبرى : يعنى البلبلة داخل حتبقى على اشدها .

شعراوى ــ لا ياافندم ــ حيطلع بيان انه شكلت لجنة من اللجنة المركزية لدراسة مشروع الاتحاد وحاتقدم تقريرها الى اللجنة المركزية فى اسبوع ــ وده عمل سياسى صح **ــ وانا اصلى مش عاوز يحطنا فى corner بحيث اننا ناخد اجراء سلبى يعنى ان احنا نستقيل او نمشى ــ انا مش عايزها دى ــ ونمشى بناعين جدا يعنى ــ ونعدى الاسبوع ــ سيادتك ماتخافش من البلد فى الفترة دى .**

على صبرى : ايه ؟

شعراوى ــ فترة اسبوع متخافش ــ مش حايحصل حاجة ــ وبعدين مش حيبان قدام القوات المسلحة ان احنا منقسمين .

على صبرى : لا ــ ماهو اصل اتعرف .

شعراوى ــ معلهش ــ لكن على الاقل انه فيه عملية لم ودراسة وحاجات زى دى .

على صبرى : خلاص اما نشوف الجلسة بكرة حتمشى ازاى .

شعراوى ــ آه ــ نمشى على هذا ونبقى صاحبين فى الجلسة ــ ممكن نتدخل فى وقت اللزوم ــ سيادتك قاعد فى الاتحاد النهاردة .

على صبرى : آه ــ انا قلبى على الكلام اللى انتم قلتوه ــ على البلد طبعا .

شعراوى ــ اصل لو رفضنا ــ لو رفض او تأجيل لحين ازالة آثار العدوان حيعتبر رفض فحيتصرف هو وهنا البلد حتتبلبل البلبلة دى ــ انما لو طلعنا بهذا ووجد نفسه انه هو مضطر ان يوافق على هذا ــ هو طبعا حيعتبرها هزيمة انما مش حيقدر يتصرف فى اى اجراء بعد كده .

على صبرى : بس حايروحوا له ويقولوا له ــ معنى كده عمالين يمطوحوا فيك آه ــ انا عارف .

شعراوى ــ ما حيقولوله ــ لكن اخف الضررين قدامه .

على صبرى : عدم الموافقة معناها هزيمة ..

شعراوى ــ طيب ده احسن والا تطلع اللجنة مش موافقة بالنسبة له ده احسن ــ نمشى على كده ونشوف الدنيا حتمشى ازاى .

على صبرى ــ والله انا خايف من المستقبل .

شعراوى ــ طبعا بس انا ... ان المعركة كانت من الحاجات دى ــ وبعدين هى الامور ما مرتش بسهولة يعنى هو

حايفكر مرة ، واثنين وثلاثة ... ثم قال ممثل الادعاء لو سمعنا الشريط سنجد الصوت واضحا كل الوضوح .

على صبرى – طيب هل نقول اسبوع.

شعراوى – مدة اقصاها أسبوع آه

على صبرى – ليه اقصاها اسبوع .

شعراوى – ماهو متهيالى مش حتجتمع تانى اللجنة .

على صبرى – معلهش يعنى ليه نقول له اقصاها اسبوع ؟

شعراوى – ولو انهو حيقول حددوا ميعاد – هو حيقول طيب اللجنة تجتمع وتجيب لى تقرير بكره .

على صبرى – لا بكره ايه ؟

شعراوى – آه – فانا بقول مدة اقصاها اسبوع علشان باديله برانش انه ممكن نخلص قبل الاسبوع وممكن نخلص فى اسبوع – يبقى فيها شىء من المرونة يعنى .

على صبرى – والا كانت تتاجل وتستمع لاراء الاعضاء .

شعراوى – وبعدين ممكن لو اضطريتنا الظروف تيجى اللجنة تقول والله أنا ما خلصتش يعنى العملية فى ايدينا بعد كده .

على صبرى : All right اشى على كده .

شعراوى – نمشى على كده .

على صبرى – آه

شعراوى – طيب شكر

على صبرى – Ok

وقال المدعى العام ان الشريط انتهى بهذا .. وهناك حديث آخر فى هذا الشريط مسجل بين على صبرى ومحمد فائق .

ثم واصل خطبته الافتتاحية

قبل ان يجىء الدفع

سيدى الرئيس ... حضرات المستشارين :

لقد شاءت ارادة الله أن تكون الاحداث الاساسية فى المؤامرة مسجلة فى تسعة عشر شريطا ، تحكى المؤامرة فى جميع مراحلها ، وهى حقد هائل يجيش به صدر المتهم على بليغ صبرى، ثم هى تدبير يسعى للاستيلاء على السلطة كاملة ، وفى النهاية عندما أصبحت سعيا اجراميا ينتشر على مسرح واسع من أرضنا الحبيبة ...

ولسنا نحن الذين قمنا بالتسجيل ، ولسنا نحن الذين أمرنا به ....

لقد امر به المتهم عبد الرءوف سامى شرف ، أمر به صديقه وزميله أحمد كامل رئيس المخابرات العامة .. وطوال فترة طويلة من الزمان كانت تليفونات المتآمرين تحت الرقابة ... وكان التسجيل يتم بهدوء وتؤدة ... فجاءت الاصوات أصفى ما تكون ... وانى لاضعها تحتتصرفكم وأرجو أن تسمعوها كلها .. وقد يسارع البعض فيدفع ببطلانها كدليل .. ويهمنى فى هذا المجال أن أرد على الدفع قبل ان يجىء ان اقيمها من حيث الواقع والقانون فى آن واحد .

فهى من حيث الواقع ، ومع الوضوح الشديد ، تملأ النفس بطمأنينة اليقين . فانتم فى موقعكم العالى ، وقد اقسمتم اليمين على كتاب الله ، فى أشد الحاجة الى الدليل القوى .. فاذا ما رأيتم التدبير الاجرامى واضحا فى مراحله المتعددة بأصوات المتهمين وقد تعرفتم عليها فى صفاء ووضوح فانكم تصلون الى الحقيقة . سريعا ودون تردد او معاناه .

ولكنها من حيث القانون قد تهاجم ، ويهمنى هنا أن ادفع هذا الهجوم قبل أن يجىء ، **ان المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على انه**

« يجوز للنيابة العامة أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل ولدى البرق جميع البرقيات وان تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة » .

« ويشترط لاتخاذ أى من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على اذن بذلك من القاضى الجزئى ، ويصدر القاضى هذا الاذن بعد اطلاعه على الاوراق ، وسماعه - ان رأى لزوما - أقوال من يواد ضبط الخطابات والرسائل والاوراق لديه ، أو مراقبة المحادثات المتعلقة به » .

وقد يقال للدفع ببطلان التسجيلات أن النيابة هنا لم تستأذن القاضى الجزئى فى مراقبة المحادثات التليفونية .

ومثل هذا القول - اذا قيل - فيه تجاهل لحقيقة الاوضاع .

فمثل هذا النص يرتب علاقة بين السلطة العامة والفرد .. اذ يرى الفرد ضعيفا أمام السلطة فيريد أن يحميه ، ومن هنا يمنع السلطة من التدخل فى الحرية العامة الا بقيد معين يتمثل فى استئذان القاضى الجزئى .

فمجال تطبيقه بين طرفين غير متكافئين : الفرد والسلطة العامة .

اما بين فردين متكافئين ، يقومان معا بعمل خسيس ، فلا مكان لتطبيقه أبدا . فالقانون الجنائى عندنا ، وفى جميع بلاد العالم المتمدين ، لا يمنع المتهم من الاعتراف على متهم آخر ، ولا يمنع المتهم من أن يدلى للسلطة العامة بأسرار اجرامية اطلعه عليها زميله فى الجريمة وانه لامر منطقى . **فالقانون فى بلاد العالم المتمدين لايمكن على الاطلاق أن يطلب من المشتركين فى الجريمة أن يتصرف الواحد منهم مع الاخر فى وفاء وولاء ، لانه حينئذ يدمر نفسه بنفسه ويساعد على تبرئة الخارجين على أحكامه .**

ونفس الشىء اذا ما سجل متهم لمتهم، أو صور أحد المتهمين زميله وهو يقوم بجريمته ، ان الدليل الناتج من التسجيل أو التصوير اذا ماحصلت عليه السلطة العامة أصبح فى يدها دليل شرعى .

ولا يمكن لعاقل على الاطلاق أن يقول ان هذا الدليل يشوبه البطلان فان السلطة العامة لم تأمر به ، ولم تكن هى التى أعدته . اما وقد وجدته معدا فقد أصبح لزاما عليها الاعتداد به .

السلطة .. والفرد

فالمحادثات التليفونية المسجلة لم تكن السلطة العامة هى التى أمرت بها أو قامت باعدادها .

وقد يقول قائل :

● أين السلطة العامة واين الفرد فى هذه القضية ؟

وانى لاعترف انه سؤال وجيه . **فالماثلون أمامكم فى قفص الاتهام كانوا هم السلطة فى يوم من الايام .**

وايضاحا لهذا السؤال فانى أضع للاجابة عليه معيارا بسيطا ، شديد البساطة لانه يقوم على المنطق البسيط .

ان المتهم هو من يوجد داخل قفص الاتهام ، والسلطة العامة هى التى توجد خارج القفص .

فالذى امر بالتسجيل متهم ، والذى نفذ التسجيل متهم ، والذين وضعت تليفوناتهم تحت الرقابة متهمون ....

فلم نكن نحن الذين امرنا به ، ولم نكن نحن الذين اعددناه .

ومن هنا فهو دليل صحيح كل الصحة لا يتسرب اليه البطلان مطلقا .

يا قضاة مصر فى اعلى مستوى يصل اليه القضاء ..

لقد قدم الادعاء المتهمين جميعا كفاعلين اصليين وشركاء فى جريمة الخيانة العظمى .

فالمادة الخامسة من قانون محاكمة الوزراء تقضى بان :

« تعتبر خيانة عظمى كل جريمة تمس سلامة الدولة او امنها الخارجى او الداخلى ، او نظام الحكم الجمهورى ويكون منصوصا عليها فى القوانين المصرية ومحددا لها فى اى من هذه القوانين عقوبات الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة ... »

فكل جريمة تمس سلامة الدولة وامنها الداخلى منصوص عليها فى قانون العقوبات ومقدر لها عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او المؤبدة او الاعدام تصبح مكونة لجريمة الخيانة العظمى طبقا للقانون ٧٩ لسنة ١٩٥٨ بمحاكمة الوزراء .

وعمل المتهمين — الوزراء وغير الوزراء — يقع تحت طائلة العقاب فى نصوص ثلاثة من نصوص قانون العقوبات : المادة ٨٧ و المادة ٩٦ والمادة ٩٩ .

فاما المادة ٨٧ فهى تقضى بان :

« يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب او تغيير دستور الدولة او نظامها الجمهورى او شكل الحكومة » .

وتقضى المادة ٩٦ بان :

« يعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك فى اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٨٧ او اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه .. »

واما المادة ٩٩ فانها :

« تعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من لجأ الى العنف او التهديد او اى وسيلة اخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على اداء عمل من خصائصه قانونا او على الامتناع عنه ... » .

وقائع المؤامرة والقانون

ان عمل المتهمين — الوزراء وغير الوزراء — يقع تحت طائلة العقاب فى النصوص الثلاثة ، وهو عمل قد جرمه القانون وفرض له فى كل النصوص السابقة عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او المؤبدة ، ومن ثم فهو ينهض ليكون جريمة الخيانة العظمى طبقا لقانون محاكمة الوزراء .

فالنصوص الثلاثة السابقة كلها تنطبق ، ولكن نص المادة ٩٩ بالذات هو اكثر ما يكون انطباقا ، لا يترك مجالا على الاطلاق لاى شك او جدال او نقاش او بحث فجميع المتهمين **ابتداء من المحرض الاول على الجريمة على صبرى حتى الوزراء الستة الفاعلين الاصليين** حتى اصغر المتظاهرين شأنا الذين يكتبون المنشورات ويرددون الهتافات تتوافر لديهم اركان هذه الجريمة

فالركن الاول : العنف والتهديد او

اية وسيلة اخرى غير مشروعة : وهذا قائم لدى الجميع دون استثناء ، فاستقالة الوزراء الستة ومعهم وزير الحربية فى زمن الحرب ، واذاعة استقالة الوزراء قبل ان يبت فيها رئيس الجمهورية ، واذاعة الاستقالات الاخرى مع تغيير البرامج ... كل ذلك يوحى للبلاد وهى فى حالة الحرب ان انهيارا دستوريا قد آذن بالوقوع. اضف الى ذلك استخدام المؤسسات السياسية القائمة وعلى رأسها التنظيم الطليعى لتضليل الجماهير ونشر الفتنة والشائعات المغرضة لالباس التآمر ثوب العمل الديمقراطى السليم . ان الوسائل غير المشروعة التى استخدمت فى هذا السبيل كثيرة ومتعددة تفيض بها اوراق التحقيق . ولسوف ترون الاشاعات الهدامة وقد نشرت عمدا والمنشورات الحاقدة وقد امتدت حتى المصانع لتحدث البلبلة وتعمق الفتنة ، والهتافات اللئيمة وقد علت بعد الصلاة لتثير النفوس ، وكان جميع من لجأوا اليها بغير استثناء — من الوزير الى العامل الصغير — عالمين تماما بها وبآثارها ..

الاستقالات وماذا تعنى ؟

ولسوف تقرأون فى الاوراق وتسمعون فى هذه القاعة من كبار الوزراء السابقين فى الدولة دفاعا طريفا مقتضاه ان استقالة الوزراء او استقالة الوزارة كلها **لا** خطر فيها .

والرد على ذلك بسيط ، ان كل امر تقدر خطورته **بالنظر الى ظروف الزمان والمكان** فاستقالة الوزارة كلها فى مصر الملكية فى عهد سبق ، ربما مضى بغير أثر فى كثير من الحالات ، ولكن استقالة وزير واحد فى زمن الحرب ، وبطريقة معينة ، قد يهز البلاد من أقصاها الى أقصاها .

ولذلك فاننا نضع أمام عدالتكم ان تقدروا دائما — فى كل وسيلة غير مشروعة — ظروف الزمان والمكان .

وأما الركن الثانى : فى هذه الجريمة « فهو حمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه » .

وهذا النص الذى يحمى رئيس الدولة وهو يزاول اختصاصاته الدستورية — كما تعلمون — ليس نصا حديثا وضع فى مصر الثورة ، لقد كان مع اختلاف فى العبارة قائما فى مصر الملكية ، ويوجد أيضا فى معظم بلاد العالم ، ان لم يكن فيها جميعا .

ولقد استهدفت المؤامرة منذ البداية منع الرئيس من مزاولة اختصاصات دستورية ثلاثة :

١ — حق ابرام المعاهدات الذى قررته المادة ١٢٥ من الدستور .

٢ — استفتاء الشعب وقد قرره الدستور فى المادة ١٢٩ .

٣ — حق اقالة الوزراء الذى قررته المادة ١١٤ من الدستور .

ثلاثة اختصاصات دستورية ، أساسية فى نظامنا الجمهورى ، أراد المتآمرون — عن عمد واصرار — ان يحملوا الرئيس على الامتناع عنها .

هناك سؤال اطرحه امام عدالتكم : لماذا الضيق من استفتاء الشعب ، ان الاستفتاء الشعبى يستطيع ان يغير

النظام الدستورى ، ان الشعب ، من طريق الاستفتاء ، يستطيع ان يغير الدستور ويعدله ويصدر نظاما دستوريا آخر ، فلو ان الشعب استفتى فى اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى واجاب بالايجاب ، فأى ضرر سيعود عليهم ، وهم الذين سيجرون الاستفتاء ويجرون الانتخابات الجديدة ؟

لماذا الضيق من استفتاء الشعب ؟.. وما هو الدافع المشروع على الرفض ؟.. وما الدافع على التآمر ؟

سيدى الرئيس ، حضرات المستشارين

لقد قرأتم أوراق هذه القضية ، ولقد قرأتها أنا أيضا ، ولقد شاهدت الحقائق بعد ان مزق التحقيق أقنعة الزيف عن كثير من الوجوه ، فشاهدت عجبا ...

آراؤهم فى زملائهم !

مجموعة من الرجال ، قد يكن الواحد للاخر الكراهية ، وقد يكن له عدم الاحترام ، ومع ذلك فقد جمعت المغامرة بينهم فى طريق واحد ، فسابقتهم البكم فى قفص الاتهام ...

من الذى سجل للمجموعة المتآمرة أحاديثها وخلجات نفسها ؟

انه المتهم عبد الرؤوف سامى شرف ؟

.. لقد اعترف سامى شرف بأنه هو الذى تولى مراقبة تليفونات كبار المسئولين كان - على حد تعبيره - مسئولا عن تأمين النظام .. **ومن هم الذين أخضعهم لرقابته ؟** .. على صبرى ، لبيب شقير ، ضياء الدين داود ، أمين هويدى ، وهؤلاء يمثلون معه فى قفص الاتهام .

شعراوى جمعة : قرر فى التحقيق انه ما كان يحترم فريد عبد الكريم ، وقال عنه انه راجل مهرج وكلامه تهريج ، وانه كان يعد العدة لتحطيمه والقضاء عليه سياسيا أيام الرئيس الراحل ، الذى ما كان يستريح الى فريد . ومن أجل ذلك فقد أمر بوضع تليفونات فريد عبد الكريم تحت الرقابة .

واسفرت الرقابة عن مكالمة مشينة بين فريد عبد الكريم وسيدة متزوجة ، فأمر وزير الداخلية السابق بحفظ الشريط كوسيلة لتحطيم فريد سياسيا .. والشريط موجود والمحادثة التى يتضمنها موجودة ، وقد سمعته بنفسى ، واننى لاعف عن ذكر ما فيه ، ومع ذلك فقد جمعت المغامرة بين النقيضين . ومثال آخر ، شعراوى جمعة والسعدنى ، وصف شعراوى السعدنى بانه مهرج وكلامه كلام حشاشين .. وجمعت المغامرة بينهما مع ذلك فى النهاية .

صبرى مبدى لا يكن تقديرا كبيرا لضياء الدين داود ، ويصفه بأنه ما يتبلش فى بقه فولة ، وكلامه فشفاش ومع ذلك فقد سارا معا فى طريق واحد .

يا قضاة مصر فى اعلى مستوى يصل اليه القضاء :

ان أخطر ما يصيب النظام السياسى فى روحه وأساسه ، ان يتصور بعض الناس فيه ان فى وسعهم ان يقضوا على سلطة الامة ويمزقوا ارادتها ، وينتهى أقدس ما فيها .. سلطتها فى اختيار مكانها واختيار مصيرها .

الاعدام والمؤبد

ان هذا العبث بأقدار الامة ، يجب أن ينتهى والى الابد . وان الامة اليوم

لتطالبكم وانتم قضاتها أن تجعلوا من هؤلاء عبرة لمن يعتبر . فلا يتكرر الخطأ والمقامرة بمصيرها مرة بعد أخرى ، ومن أجل ذلك ، فانني باسم الشعب ، أطالبكم بالنسبة للتسعة الاوائل بالاعدام .. وبالنسبة للثلاثة الاخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة .

سيدى الرئيس .. حضرات المستشارين .

ليس من شيء يدعوني الى الاسراف في الاتهام ، فلم يكن بيني وبين اى من المتهمين جميعا عداء أو خصومة ..

ولقد رأيتهم ، والاسى يملأ نفسي ، يجلسون أمامي في مقعد الاتهام الواحد بعد الاخر ، وعلى حد تعبير وزير مصري راحل — « لقد كنت دائما بين عاملين هذا يمنعني ، وذلك يدفعني ، هذا يقول « **الا رحمة بالصديق وان غدر** » وذلك يصيح « **بل الا رحمة بالوطن لما اصابه من طائش الشرر** »

فاذا رأيتموني اليوم أقسو في الاتهام ولا أتردد ، فان ذلك يرجع الى الشخص المجني عليه في هذه القضية ، فهل تعلمون من هو المجني عليه ؟

انه أعظمنا مكانا واخلدنا على التاريخ .. انه مصر .. مصر الامل ، مصر المستقبل ، مصر المقاتلة ، مصر النصر باذن الله .

نعم يا سيدي الرئيس .. ان مصر هي المجني عليها في هذه القضية وليس أحدا آخر .

تحية لقواتنا المسلحة

تخيلوا المؤامرة لا قدر الله وقد نجحت ، وتخيلوا قائد القوات المسلحة السابق — وقد نجح في أن يدلس على بعض القوات ويزج بها قدرا في العمل الطائش ، تخيلوا جيشنا الباسل وقد آلمه هذا الطيش والغدر فغادر مواقعه في عملية تصحيح ضرورية ولازمة أي فوضى ساحقة كان يمكن أن تحل بالكنانة؟ وأي كارثة مخيفة كان يمكن أن تكون على ضفاف النيل ، بل أي مستقبل وأي مصير ينتظر مصر على يد جماعة ينعدم الاخاء الثوري بينهم الى أقصى الحدود؟

واذا كان لابد من كلمة وفاء نقدمها باسم مصر ، فلقواتها المسلحة في جميع المواقع . فعلى الرغم من أن الفريق اول متقاعد محمد فوزي قد تحرك عملا فانه — بعد أن أدرك الجميع نواياه بوضوح — لم يجد من يتعاطف معه على الاطلاق .

فلم يتبين من التحقيق ان تشكيلا ايا كان حجمه قد تعاطف معه او استجاب له او ابدى — مجرد ميل — للتعاون معه

انها تحية وفاء الى قواتنا المسلحة ، فلقد اثبت جنودها البواسل أنهم الابناء البررة لمصر ، ولامهم ثها ، ونضالهم من أجلها .

يا قضاة مصر في أخطر مستوى يصل اليه القضاء .

ان الماثلين أمامكم في قفص الاتهام كانوا هم الدولة في يوم من الايام بعضهم حاكم لمصر . وبعضهم اختلس سلطة الحكم سرا ، ولا أتصور دولة تعيش في مثل ظروفنا ، تقبل أن تحاكم حكامها ، ومنهم قائد القوات المسلحة ورئيس المخابرات العامة ، علنا .

نحن الان فى حالة حرب مع عدو شرس - يهمه والى اقصى الحدود ان يعرف عنا مالم يعرفه حتى الان ، ولسوف يتطرق الحديث فى المحاكمة عن المبادرة المصرية ، وآثارها ، والاتحاد وآثاره ، والاستعداد العسكرى ومداه ، والسياسة الخارجية والداخلية وسياسة الدفاع وخططنا لمواجهة العدو .. وكيف نفكر وكيف نؤمن وكيف نتصرف .

لذلك .. فاننى أتقدم لحضراتكم - وأنا الامين على الدعوى العمومية فى هذه القضية - **بأن تصدروا قراركم اليوم بأن تكون محاكمة المتهمين جميعا سرية** . ان هذا القرار لن يعجب العدو أبدا ، سيضيق به ذراعا ، ولكنه سيحفظ على البلاد حياتها ، ويحقق لها أملها ، فى القوة والنصر باذن الله .

سدد الله خطاكم وكتب لكم التوفيق والهداية .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ماذا جرى فى الاستراحة

انتهى المدعى العام من المرافعة وتبادل رئيس المحكمة مع عضويها حديثا قصيرا ثم قال :

● ترفع الجلسة للمداولة .. وبدأت الاستراحة فى الساعة الحادية عشرة و ٧ دقائق . وفى اللحظة التى نهض فيها أعضاء المحكمة لمغادرة اماكنهم .. دب نشاط حام فى القاعة .. قفز المصورون من اماكنهم .. وقف المتهمون .. كل منهم ينادى على محاميه .. ضياء داود الذى كان طوال خطبة الادعاء يسجل ملاحظاته نادى على محاميه .. وقف ممسكا قلمه يخلع نظارته السوداء تارة ويضعها تارة اخرى . ينادى على محاميه على منصور ليناقشه .. سعد زايد هو الاخر طلب عبده مراد .. على صبرى دخل فى حديث هامس مع محمد عبدالله .. شعراوى وقف ليتحدث مع مرسى فرحات . ان مرسى - وهو وزير سابق ايام الوفد والوحيد الذى يرتدى الطربوش - ليس محامى شعراوى فقط وانما هو ايضا والد زوجته .. وبالصفة نفسها تحدث مرسى فرحات مع سعد زايد وحلمى السعيد .. فالمتهمون الثلاثة متزوجون من شقيقات ثلاث .. ووسط الاحاديث خرجت اكواب الماء البارد الى المحامين .. أما المتهمون فقد كان لديهم ٥ « ترامس » مياه كبيرة .. ثم تحدثوا مع بعضهم .. سعد مع على صبرى .. وضياء مع حلمى السعيد . ثم على صبرى مع حلمى وسامى شرف فى حديث ثلاثى مشترك .. وعلى زين العابدين طلب وقف المروحة المواجهة له .. كان زملاؤه قد أبطلوا المراوح قبل الجلسة أما هو فقد تركها ثم نظر الى مروحة السقف وقال انها تكفى ثم اخذ يشرح عملها لحارسه مستخدما خبرته كمهندس سابق .. وفى هذه الاثناء دخل على عبد المجيد المحامى الى غرفة المداولة فى الحادية عشرة والثلث وبعد خمسة دقائق خرج ينادى زملاءه ودخلوا جميعا غرفة المداولة حيث هيئة المحكمة وجلس بعضهم ووقف الاخرون لسماع التسجيلات لكن هذه المرة وبسبب خلل فى الجهاز ايضا تأجل الاستماع وانتهز الجميع الفرصة لالتقاط صور تذكارية .. ونادوا

على المصورين قبل ان يخرجوا الساعة ١١ر٣٧ .

كان المتهمون فى القفص لا يزالون يتناقشون فيما عدا الصامت « احمد كامل » الذى جلس وحيدا .. فى حين ان محمد نائق الذى كان دائم الابتسام والتحدث فى الجلسة الماضية لم يتكلم هذه المرة .. كان ساكتا فى مقعده بآخر صف .. ينظر فقط !

وامتلأت القاعة بالدخان .. اشعلت عشرات السجائر .. اكثر المتهمين تدخينا كان شعراوى وفريد عبد الكريم .. ايضا على صبرى دخن السجائر ولم يحضر « البايب » .. وتحت سحب الدخان كان المتفرجون الذين جاءوا يشهدون المحاكمة الكبرى ينقلون اعينهم هنا وهناك .. وكان من بين الحاضرين العقيد امين الجندى والمقدم مختار شعبان مساعدا المدعى فى محاكمة محمد فوزى .. والدكتور محمد على عرفة رئيس مجلس ادارة شركة مصر للتأمين ربما لانه كان من قبل استاذ قانون فى كلية الحقوق .. ايضا كان المستشار مصطفى عبدالوهاب ومجموعة من رجال القضاء والنيابة .. وعدد من ضباط الجيش والبوليس و٨ من الاتحاد الاشتراكى ونوعيات اخرى من الجمهور العادى ..

الجلسات مغلقة تماما

فى الساعة الحادية عشرة و ٤٩ دقيقة خرج احد حاجبى المحكمة ايذانا بان الجلسة ستعود للانعقاد .. وبعد دقيقة واحدة خرج الحاجب الاخر يصيح :

ـ محكمة ..

وخرجت هيئة المحكمة .. واتخذت اماكنها على المنصة ..

● **رئيس المحكمة** : بسم الله الرحمن الرحيم .. قررت المحكمة محاكمة المتهمين الاثنى عشر الاول فى جلسة سرية .. تغلق القاعة ..

واغلقت القاعة .. اى خرج منها ممثلو اجهزة الاعلام والجمهور وموظفو المحكمة ومشرفو النظام ولم يبق فيها سوى هيئة المحكمة .. القضاة والمدعى والدفاع .. والمتهمون بحرسهم الخاص .. وأطل رئيس المحكمة ليرى محمد عبد الله المحامى جالسا فى الصف الاخير وسأله :

● **انت قاعد ورا ليه ؟**

ـ ابدا .. علشان طراوة

● **لا .. لا .. تعال قدام .**

القاعة ضحكت ..

فى الثانية عشرة بالضبط بدأت الجلسة السرية لتستمر ساعتين الا عشر دقائق خلالها استمعت المحكمة الى اقوال احمد كامل وهى الاقوال التى تعتبر شهادة اثبات ضد الاخرين .. بعدها رفعت الجلسة للاستراحة وفى الثانية والربع عادت الى الانعقاد لاقل من دقيقة حيث قال رئيسها :

● بسم الله الرحمن الرحيم .. قررت المحكمة التأجيل الى جلسة الاحد [اى اليوم] الساعة العاشرة صباحا لاستكمال سماع اقوال احمد كامل .

وانتهت جلسة امس باقسامها العلنية والسرية .. وخرج كل من في القاعة .. واغلقت الابواب تماما وظلت تحت الحراسة .. لكنها فتحت مرة اخرى في السابعة مساء وباذن خاص ليسحب التليفزيون كاميراته واجهزته بعد ان اصبح لا لزوم لها في الجلسات السرية □